

## الشرح الكبير

( وإلا ) بأن ادعى دفعه قبل الأخذ والعرف الدفع قبل البينونة كما هو الموضوع ( فهل يقبل ) دعوى المشتري الدفع سواء كان الدفع قبل الأخذ هو الشأن أو لا ( أو ) يقبل قوله ( فيما هو الشأن ) أي العرف بالقبض قبل الأخذ وهو المعتمد وهذا لا يشكل مع موضوع المسألة أن الدفع بل البينونة به ( أو لا ) يقبل مطلقا جرى عرف بالدفع قبل الأخذ فقط أو به وبالدفع بعده لأنه مقر بقبض المبيع مدع لدفع ثمنه ( أقوال ) ثلاثة وهذا حيث قبض المشتري السلعة كما هو ظاهر من كلامه فإن لم يقبضها وادعى دفع الثمن لم يقبل قوله اتفقا ( وإشهاد المشتري بالثمن ) أنه في ذمته